Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

يجرى على الرفع رفعت وإذا كان يجرى على النصب نصبت[1].» والأسباب التى يبديها النحاة لترجيح أحد الوجهين هى عند التحقيق، تنبنى على المعنى، وإن كانت صياغتها توحى بأنها تستهدف الحفاظ على قواعد الإعراب ولتأخذ مثلا واحداً لإثبات ذلك .

جاء فى الأشمونى فى باب المفعول معه :

«والعطف إن يمكن بلا ضعف، من جهة المعنى أو من جهة اللفظ، أحق وأرجح من النصب على المعية كما فى «جاء زيد وعمرو» ... والنصب على المعية مختار لدى ضعف النسق إما من جهة المعنى كما فى قولهم «لو تركت الناقة وفصيلها رضعها»... وإما من جهة اللفظ كما فى نحو جئت وزيداً، (ويعلق الصبان قائلا) : محل جواز الأمرين إذا قصد المتكلم مطلق النسبة، فإن قصد التنصيص على المعية وجب النصب، وإن قصد عدم التنصيص عليها وبقاء الاحتمال تعين الرفع» [2] وهو تقريباً ما جاء به إبراهيم مصطفى فى هذا الباب، والحقيقة أن مسألة تعدد الوظائف النحوية للمكوّن الواحد شائعة فى أبواب النحو وتكثر بكثير عن الأبواب التى حددها الأستاذ إبراهيم مصطفى ما سنعرض له بالتفصيل فى الفصل الثالث الخاص بتعدد الوظائف النحوية وتبادلها.

(١) النحو الجديد، الصعيدى، ص ٧٥.

(٢) انظر : الصبان، جـ٢، ص ١٣٨-١٣٩.